

۳۳۳

فتاویٰ لعبد اللہ المتقور

۲۱۷،۵
نفا

ف ١٥٥٤
١٢٩٩/٢١٢١

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	فتاوى عبد الله العنقري
اسم المؤلف	عبد الله بن عبد العزيز العنقري
تاريخ النسخ	١٣٥٤
عدد الاوراق	١٣
ملاحظات	(فتاوى خيلية) ١٥٨٢

٢١٦,٢

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن يا كريم
 الحمد لله الهادي الى صواب وموفق من شاء التمسك به بالسنة
 والكتاب واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الحمد
 الوهاب واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله
 واصحابه البررة الأجاب وسلم شيئا كثيرا **استأبدا** فليعلم
 انه قد صدر مني جواب سؤال له خيل اللطيف بن محمد بن زومان
 عن بيت وقته اخته لطيفة بنت محمد بن زومان ونقص
الوقف انها قد وقفت بيتهما المحمود في وثيقة الوقف على بنتها سارة
 بنت فارس ومن بعدهما على يد عبد الوهاب بن محمد العدساوي
 يطعم ويضيئ لها ولوالديها والوكيل على البيت والبيت عبد الوهاب المذكور
 وقفا صحيحا شرعيا الخ **وقد انقضا** يعلم من يراه بان دخل الله
 ابن محمد بن زومان استغنا في بيت في بلدة الكويت وقفت اخته
 لطيفة بنت محمد بن زومان على جهة فاقطعت ولم يكن لها عاب
 سوى اخيه المذكور فانتقل اليه استحقاق الوقف فهل والحال
 هذه يجوز بيع البيت المذكور وجعل عنه في اصل في بلدة الكويت
 يصير بدلا عنه ام لا **فانقضا** بان الظاهر من كلام فقهاء
 نجد المتقدمين قبل دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب المجدد لهذا
 الدين رحمه الله وبعبارة انه يسوغ بيع البيت المذكور ونقله على
 الوقف المزبور وذكروا ان خلوة البلد من اهل استحقاق
 الوقف وانفقوا على نقله في بلدهم مسوعة شرعي وكذلك

له

له مسوعات اخرى غير ما ذكرنا ما تخفى على من له معرفة بالمد
 رك الشرعية والأصول العربية والله اعلم **فرض على قاضي**
 الكويت المدعو محمد العزيز بن قاسم حمادة فاعترض عليه بثلاث
 شئ اعتراضات **الاول** قوله ان جهة الوقف لم تنقطع بل هي
 دائمة **الاعتراض الثاني** منع جواز بيع الوقف **الثالث**
 استشكاله جواز نقل الوقف اذا حلى البلد من اهل الوقف
 الى بلد اخرى فيها اهل الوقف وطلبية الارشاد بزمعه الى
 الوقف على نص في ذلك **القول وبالله التوفيق**
الجواب عن الاعتراض الاول وهو قوله ان جهة
 الوقف لم تنقطع لانها على قرب وحيرات **نفسا** هو كما
 ذكرت على قرب وحيرات **لكنها** صدقة مطلقة وبعد فقد
 البنت صارت كالوقف المطلق فيكون الأولى بها عصبه
 الواقف لا سيما وقد ثبت عندنا ان فيهم فقر او محاجة وقد
 ذكر في جمع الجوامع في مصرف الاضحية ان الواقف اذا لم يعينها
 لطائفة فانها ترجع للمنفق واقارب الواقف المفقدين الحق
 به من غيرهم نص على ذلك الفقهاء من اصحابنا رحمهم الله
قال في الانتاع وشرحه **صحة** **من اجزاء الثاني** وبصرف
 منقطع الاخر كالوقف على جهة تنقطع ولم يذكر له ما لا اوليها
 يجوز ثم على من لا يجوز وكذا ما وقفه وسكت ان قلنا يصح الوقف
 وقف حينئذ فانه يصرف الى ورثة الواقف نسبا لان الوقف
 مصرفه الكبر واقارب اولي الناس به لقوله عليه السلام

انك ان تدع ورثتك اغنيا حيز من ان تدعهم عائلة يتكفون
الناس ولا هم اولى الناس بصدقاته النوافل والغرض ان تلك
صدقاته المنقولة ولا ان الاطلاق اذا كان عرف صح وصرف اليه
وعرف المصروف هنا اولى الجهات به فكأنهم عينهم لصرفه انتهى
وقال ابو العباس بن تيمية رحمه الله اذا وقف على
الفقراء فاقارب الواقف الفقراء احوق من الفقراء الأجانب مع
التساوي في الحاجة انتهى **قلت** وهذا هو الذي دلت عليه
سنة برسول الله صلى الله عليه وسلم كما في التفتق عليه عن أس رضي
ان ابا طلحة رضي الله عنه قال يا رسول الله ان الله يقول لن تنالوا
البر حتى تنفقوا مما تحبون وان احب اموالي الى بيرحائي
صدقة لعمري حوايرها وذخرها عند الله فضعتها يا رسول الله
حيث اراد الله فقال يخرج ذاك مال رابع مرتين وقد سمعت
اركان جعلها في الاقرين الحديث قالوا طمحه رضي الله عنه
نصفه لصدقة مطلقه فصرفها النبي صلى الله عليه وسلم الى اهل
المتصرف فهل لأحد مع نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم فظن
كلا ومعاذ الله وفي الحديث الصدقة على الفقير صدقة وصدقة
وأما الجواب عن الاعتراض الثاني والثالث وهو منع جواز بيع
الوقف واستشكاله جواز النقل الوقف اذا خلى البلد من اهل
الوقف وطلبه الارشاد بزعمه الى الوقوف على نص في ذلك
فتقول نعم لا يجوز بيع الوقف لأن موضوع الوقف تجسس
الأصل وتسبيل المنفعة على براوقل بنزول لكن قد يعرض لجور بيعه

اسباب منها ضرابه وتعطل نفعه او ترجح مصلحة او غير ذلك
من الاسباب الموسعة لجواز البيع كما نقل ذلك عن السلف والخلف
قال في جمع الجوامع ليوست بن عبد الكاوي بعد كلام سبق وقد
ثبت عن الخلفاء الراشدين كعمر وعثمان انهما قد غيرا صورة الوقف
للمصلحة وبما فيه **وقال في الفروع** وجوزها يعني البيع والتناقل
شيخنا المصلحة وانه قياس الهدي وذكره وجه في التناقل واوماء
اليه احمد انتهى **وقال صاحب الفائق** بعد كلام سبق التاسع قوله
اربيت ان كانت دارا وضبعة وقد ضعفوا ان يقوموا عليها
قال الأباؤ ان يبيعوها ويجعلوها في مثلها وهذا من الامام
على جواز بيع الرباع وضبعة الوقف لجود المصلحة فانه جواز ذلك
لضعف اهل الوقف عن القيام لمصلحة انهم واوكل فيسوغ لذلك
وهذا من اظهر فصوصه في المسئلة انتهى **وقال الشيخ تقي الدين**
ابن تيمية رحمه الله في المحل الثالث من الفتاوى من **منه** ٣٨٧
ومن اصول الاشترا ببدل الوقف اذا تعطل نفع الوقف فانه يباع
ويشترى بثمنه ما يقوم مقامه في مذهب احمد وغيره وهل
يجوز بيعه كونه مغلا ان يبدل بخير منه فيه قل لان في مذهب
والجواز مذهب الجي ثور وغيره والمقصود انه حيث جاز البديل
هل يشترط ان يكون في الدرب او البلد الذي فيه الوقف الاول انه يجوز
ان يكون بغيره اذا كان ذاك اهل الوقف مثل ان يكونوا
مقيمين ببلد غير بلد الوقف واذا اشترى فيه البديل كان النفع

لهم للثرة الربح ويسر التناول **فمنقول** ما علت احد الشارح
ان يكون البديل في بلد الوقف الاول بل المنصوص عن احد واصوله
وعمره كلامه وكلام اصحابه واطلاقه يقتضي ان يفعل في ذلك
ما هو مصلحة اهل الوقف فان اصله في هذا الباب مراعات مصلحة
الوقف بل اصله في عامة العقود اعتبار مصلحة عامة الناس
فان الله امر بالصالح ونهى عن الفساد وبعت رسالة تحصل
المصالح وتكفيها وتطيل الناسد وتقليلها **وقال ترمذي** لا
هرون اخلفني في قومي واصح ولا تتبع سبيل الفسدين
وقال شعيب ان اريد الاصلح ما استطعت وقال تعالى
من اتقى واصح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون الا انهم
هم المفسدون وقد جوز احمد بن حنبل رحمه الله ابدال مسجد
بمسجد اخر للمصلحة كما جوز تغييره للصحة واجتج بان عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه ابدل مسجد الكوفة القديم بمسجد اخر
وصار المسجد الاول سوقا للتجارين وجوز احمد اذا خرب المكان
ان ينقل المسجد الى قرية اخرى بل يجوز في اظهر الروايتين عنه
ان يباع ذلك المسجد ويعمر بمثله مسجد اخر في قرية اخرى
اذا لم يتجنى اليد في القرية الاولى فاعتبر للصحة بجنس المسجد وان
كان في قرية غير القرية الاولى اذا كان جنس المساجد مشتركة
بين المسلمين والوقف على قوم بعينهم احق بجواز نقله الى مدينة اسم

هو

من المسجد فان الوقف على معين حق لهم لا يشترط فيه غيرهم وغاية ما فيه
ان يكون بعد انقضاء حقهم لجهة عامة كالفقراء والمساكين فيكون كالمسجد
فاذا كان ببلد هم اصلح لهم كالي استراء البديل ببلد هم هو الذي ينبغي فعله
لمعنى ذلك وصار هذا كالفرس الجيسس الذي يباع ويشترى
بقيمته ما يقوم مقامه اذا كان محبوبا على ناس ببعض الثمن
ثم انتقلوا الى ثمن اخر فشرى البديل بالثمن الذي هو فيه مضمون
اولى من شراية بثمن اخر وان كان الفرس جيسسا على جميع المسلمين
فهو منزلة الوقف على جهة عامة كالمساجد والوقف على السا
كين ومما بين هذا ان الوقف لو كان منقولا كالتمير والسلاج
وكتب العلم وهو وقف على ذرية رجل بعينهم جاز ان يكون مقرا
قف حيث كانوا بل كان هذا هو المتعين بخلاف ما لو وقف على
اهل بلد بعينه لكن اذا صار له عوض هل يشتري به ما يقوم
مقامه كان العوض منقولا وكان ان يشتري بهذا العوض في
بلد مقامهم اولى من ان يشتري به في مكان العقار الاول اذا كان
ذلك اصلح لهم اذ ليس في تخصيص مكان العقار الاول مقصود
شرعي ولا مصلحة لاهل الوقف وما لم يأمر به الشارع ولا مصلحة
فيه لان سان فليس بواجب ولا مستحب لمن يشتري بالعوض
ما يقوم مقامه بل العادل عن ذلك جائز وقد يكون مستحبا
وقد يكون واجبا اذا تعينت المصلحة فيه والله اعلم **قلت**
وليس في قول الشيخ رضي الله عنه على قوم بعينهم ما ينافي مسئله

زواجاً قد فارقها **الجواب** اذا لم يعلم لها زوج الامن جهتها
او من جهة ولها قبل فوكلها في منارقتة هذا ما اجاب به الشيخ
نفي الدين محمد الله واما اذا كانت الزوجية معلومة من
غير جهة المثة فلا يقبل فوكلها الا ببيتة **مسئلة**
في الامام اذا سبقه الحدث وهو في الصلاة ما اذا يفعل **الجواب**
هذه المسئلة قد اختلف العلماء فيها فمنهم من رأى جواز الاستحالة
والبناء على صلاة الامام مطلقاً ومنهم من فرق بين الخارج من
السبيلين وغيرها وحمل أثر على ذلك ومنهم من فرق بين ما اذا
خرج الحدث وبين ما اذا لم يخرج ولم يفرق بين الخارج من
السبيلين وغيرها والذي ادى الى انه اذا كان الخارج من السبيلين
فلا استحلاف وان كان الخارج من غيرها جاز لفرضية عمره **مسئلة**
مسئلة الضالة تكون في ايدي بعض الاخوان فهل يكون لمن هو فيه
اجرة عليها **الجواب** الظاهر ان مثل اجرة الرعي وشبهها تثبت له واما
الذي يسمونه الطراحة فلا يظهر في انهم يستحقون عليها شيئاً
مسئلة في امرأة ربت صبياً بحرف فبشحت رأسه ففترت الشجر
الى نفسه فمات منها **الجواب** **هذه المسئلة** من قسم **مسئلة**
وهو لا يوجب القود لمحدث اليه هرة رضي الله عنه قال قتلت
امرأتان من هذيل فمات احداهما الاخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها
فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بديرة المرأة على عاقلتها متفق عليه
من ثبت **مسئلة** انه من عاقل المرأة المذكورة فعليه من الذرية
على قدر ما يرثه الحاكم الشرعي ولا قود عليها فان لم يكن لها عاقل فعلى

بيت المال فان تعذر له مال فالمختار منها تبذل الدية من ملكها وان
لم يكن لها مال سقطت **والله اعلم** **مسئلة** هل للأب او غيره
من له ولاية اذا ابتاع انسان على ارض وعمرها ان يتصرف فيها في غيبته
بعطاء او بيع ام لا **الجواب** تصرف الأمير وغيره ما يبطل حق
لمعصوم من ملكه وقد ذكر العلما رحمهم الله تعالى ان من احاط
ارضاً او حايطة منيعاً ملكها بذلك فان دار عليها تراباً او حجراً
وتحو ذلك مما يمنع الدخول فيها لم يملكها لكنه احق بها من غيره فان
تركها رغبة عنها فللمحاكم رفع يده عنها ودفعها الى من يعمرها اذا كان
ثم متشوف لذلك وان كان صاحبها قريباً روجع وامسحلت نحو شهرين
فان جاء واحياها والادفعت الوعده **والله اعلم** **مسئلة** في رجل
وكل رجلاً على شراء سلعة بدرهم من بلد فلما بلغ الوكيل انشاء الطريق
بدلوا قرض درهم موكله آخر على ان يشتري لصاحب الدرهم سلعة
فاشتري له سلعة وزعم انها اخذت منه فهل عليه غرمها والحالة
هذه ام لا **الجواب** **والله التوفيق** عن هذه **المسئلة** وهو رجل
وكل على درهم دفعت اليه ليشتري بها سلعة او شيئاً ثم دفعها الى اخر
بغير اذن صاحبها فزعم اني اشتري بها لصاحبها طعاماً ثم ادعى
من دفعت اليه تلفها فمن يكون عليه تلفها **فقروا** الضمان متوجه
الوكيل منها **اما الاول** فلانه وكيل تعدي بدفع لم يؤذن له فيه **والله**
فلانه دخل مع الوكيل بحكم الترض وقرار الضمان متوجه على الأخير فان
غرمها الاول رجع على الثاني وان غرمها الثاني لم يرجع على احد
هذا ما ذكره في الله اعلم **مسئلة** في رجل سئل هل طلق زوجته
فقال ما هيبت في ذمتي فمسئلة اخر فاجاب بمثل ذلك ثم سئلته

لهي فقال ما ينبغي في ذمتي فلما قيل له في ذلك قال ما نويت الطلاق
انما ينبغي تاديبها افنتا ما جوز **الجواب** **الظاهر** ان قول
الرجل المذكور في جواب من سأل عن زوجته ما هيبت في ذمتي انه
يقع به طلقة ولا يقبل منه في الظاهر والباطن الى الله عز وجل
والتأديب ما ينبغي بمثل ذلك فان هزل الطلاق جرد وان اراد
بتكراره ايقاع الطلاق في كل مرة وقع ثلاثا وان كان مراده الاخبار
وقع واحدة **والله اعلم** **مسئلة** في رجلين تنازعا في الدار
خلين المسجد بعد فراق التؤذان المغرب والذين يصلون ركعتي الفجر
في يومهم ثم يأتون المسجد قبل ان تمام الصلاة وهم مع ذلك يقولون
حتى تمام الصلاة فقال اخذ الرجلين اما صلوا قبل الصلاة ركعتين
اجلسوا وقال الآخر ضحك ذلك ايها اصوب **الجواب** **الاصوب**
مع الذي يامر الداهل **المسجد** بعد اذان المغرب بالجلوس او صلاة ركعتين
واما الذي يامر بالوقوف فقد اخطأ الا ان كان الامام قد امر بالاقامة
واما من دخل المسجد بعد طلوع الفجر وقد صلى في بيته ركعتين الفجر
يجلس حتى تمام الصلاة **والله اعلم** **مسئلة** هل للامير
ان يجبر على النكاح فلا يستأجره بغير ما يعلم **الجواب**
ليس ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم لما غلبا السمر بالمدينة قالوا
يا رسول الله سمر لنا فقال ان الله هو السمر القابض الباسط
اذا علم ذلك فكل يستأجر بما يتفق هو والاجير عليه ومعرفة الا
جاءه من شره **مسئلة** في النساء اللواتي معهن عهد ان لا
يحملن اربابها **الجواب** اعلم ان العادة رخصت الله قد ذكر وان
المال الجوهري صاحبها يتصدق بها مضمونا على التصديق او يبيع

الى الحاكم وبتعذره ذمته وقد انقضى الشيخ تعي الدين ان الغاصب اذا تاب
وهو فقير جاز له الاكل مما في يده من المال المخصوص مع معرفة المالك
لكل وعدمها فيدري حذمته ان السئوال عند اولى بالخيار باكل
ما بيده من المذكور **والله اعلم** **مسئلة** في الذي يرفع صوته بالذكر
في مجامع الناس كالاسواق ونحوها **الجواب** لا اعلم عليه دليل شرعي
ومن ادعى الشرعية فليطلب بالدليل فان الذي يدل على كسبه والعبادة
مبناها على امر الشارع صلى الله عليه وسلم واما مجرده من غير رفع الصوت
فهو ما تقرر وقد سئل الشيخ ابراهيم بن عبد الطيف رحمه الله عن
مسئلة فلم يرفع الصوت في الاسواق بالذكر **مسئلة** وهي
اذا كان في البلد مؤذن يؤذن الاول واخيرا في جماعة الرجفة
الجواب انه يكفي بالمؤذن لان النداء يجاءت الرجفة نقل عن النبي
صلى الله عليه وسلم ولا تعلم احد فعله من الصحابة ولا من غيرهم **والله اعلم**
بما روي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم جريدة بين قيسرين فلما لم يبق
احد من الصحابة حملناه على الخصومة ونسالة النداء يجاءت الرجفة
تشبه ذلك واما انقياب المكان المرتفع للنداء فلم يجف عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه فعله لانه ليس يؤذن للصلاة بل كان مؤذنه بلالا
وابن ام مكتوم **مسئلة** في الذي يقول زوجته انت طالق الا عن فلان
الجواب هذا الاستثناء لا يؤثر بل هو لاغى الطلاق يقع والله اعلم
مسئلة يخفى من يسألنا من الاخوان البدوي يقول لي قليب في الارطوب
عقب ابوي وحيد **الجواب** انا قد عرضنا ان الذي سألنا هو احياء
الاخوان للارطوبية ما عليه عمل **والله اعلم**

مسئلة الذي يبيع حيوانا مما يؤكل ويستثنى منه عضوا يدفعه
المشتري اليه بعد النزع **الجواب** هذا لا يصح الا ان كان المستثنى سائرا او
جلدا او سواقط او يكون المستثنى سهما مشاعا كالزئج ونحوه فلا باس
بذلك **مسئلة** رجل وكل رجلا على بيع سلعة وامره ان يوفي بثمنها
عنه بماله فباعها باقل من ثمن المثل وادعى ان الوكيل امن ببيعها بما
سويت **الجواب** يحلف الوكيل ان الوكيل قال له ذلك فاذا حلف
برأي واعطى الوكيل عن يده بقية حقه وان لم يحلف نظر فان كان با
عها بثمن المثل فلا شيء عليه **مسئلة** في رجل عنده لآخر ربا يوفيه
الدين ذهبا او عرضا من غير الفضة **الجواب** لا باس بذلك **مسئلة**
رجل اشترى من آخر دارا فاعطاه بعض الثمن وبعد مدة عجز عن دفع
باقى ثمنها وقال للبائع خذها بباقي ثمنها هل يصح ام لا **الجواب** لا
تغيرت عن حالها الاولى ولو سيرا فلا باس به والا فببيعها على غير
البائع **هذا ما ظهر في والله اعلم مسئلة** الرجل يبيع مالاً عنده
احد المسلم وهو ما خذ منه انما با **الجواب** لا يخفى ان مثل هذا بائع
ماله من وجهه **مسئلة** لان العلماء رحمهم الله كما ذكرنا ان الايدي التي
على يد الغاصب عشر كلها ايدي ضمان ومن الايدي المذكورة يد المشتري
من الغاصب اذا علم ذلك فقد ذكر الشيخ عبد الله ابن عبد الرحمن بطي
رحمه الله وغيره من المشايخ **هذه الدعوى** ان البدوي اذا عرف مالاً عند حضري
فداشتراه من بدوي اخر لم يمس له انتزاعه منه اذا كان كل من البدوين
يترب الاخر ومثل الاخران اليوم فالذي اري انه ان كان المال الذي عنده
عند احده المسلم قد اخذ منه قبل ان يتوب فالظاهر انه ما ينتزع من احده
المسلم لانه اخذ منه وهو في حال كل منهما ياخذ مال صاحبه وان كان
المال اخذ بعد التوبة فهو ما خذ من وجهه عنده بغيره **مسئلة**

مسئلة

مسئلة في الكلاب التي تؤذي بالحقير واكل اللحم والسمن **الجواب** يقتل منها
ما عرف بذلك ومن اقتناها **مسئلة** ضمن ما تلفت **والله اعلم مسئلة**
في اناس يشتركون متاعا من الفضه بدهم ثم ياخذ صاحبها نفع
الجواب هذا حرام لان العبرة بما وقع عليه العقد هذا ما ظهر في العلم
مسئلة في مناع العنق مدة باجرة معلومة **الجواب** عند الاصحاب انه
لا يجوز وعند الشيخ تعي الدين ومتابعيه انه جائز وهو الذي نرى **مسئلة**
مسئلة في المرأة التي ماتت ابنتها وفيما يظهر لها انها بسبب تغطيةها لها
الجواب ان غلبت على ظنها انها هي السبب فليها الكفارة عتق او صيام
شهرين متتابعين كما مضى عليه من وجب في الآية الكريمة اية النساء ولا
يدخل الاطعام في كفارة القتل والقتل **مسئلة** وهي **مسئلة**
الجواب اعلم اني ان لا حلف في الاسلام كما وردت بذلك
السنة ولان الدخول حينه يتضمن التزام امور تخالف الشرع لكن
من اراد ان يعامل البدوي باخاوة ونحوها كما يفعل بعض أهل البلد
مع البدو فخالسهم فلا باس بذلك ان شاء الله **مسئلة** في التقييل
الجواب اما الذي قادم من سفر فلا باس ان يقبل بين عينيه ونحوه واما
وقوع ذلك مع الحاضر في البلد فلا ينبغي الا في حق زوجته وامته
مسئلة في الذي يسلط **الجواب** بعد ان طلق زوجته مرة فقال روي
بعد الشجر ويذكر انه ما نوى **الجواب** ان مثل هذا اذا كان جواب
سؤال الطلاق فلا تعتبر النية فيه بل يقت حكم الطلاق واللفظ
المذكور صالحا للثلاث **مسئلة** ما لا عرض الذي هو ناقض
من نواقض الاسلام **الجواب** اعلم اني وفقت انما ان الاعراض

هكذا

الذي ذكر الشيخ وغيره من العلماء فهو الذي لا يعرف حقيقة الاسلام ولا
يعمل به فاما من شاء على الفطرة وتكلم بالشهادتين ودان بدين الاسلام
ولم يأت بناقض كراهة دين او مظاهرة المشركين ونحو ذلك فهو
مسلم وان اشتغل بديناه عن تعلم بعض الواجبات او المستحبات لكن تارة
يكون أعمى بغفلته وتارة معذور هذا اذا كان غفلة عن واجب
وان كان مستجبا فلا يأتى وقد كان من الصحابة من لا يعرف الا الآية واليتين
وقال ابو هريرة رضي الله عنه كان اخوانا من المهاجرين يتفاهم الصنف
في الأسواق وكنت الزم النبي صلى الله عليه وسلم بتبني بطنى ولا يفسر الا على
الذي هو ناقض من نواقض الاسلام بالغفلة عن التعلم مع معرفة الاسلام
والعمل به الاجاهل ضال وفي شرح التوحيد في باب قوله الله تعالى
ومن الناس من يتخذ من دونه اسما لئلا يحجروا من قبل الله ما بينه على
حال عوام المسلمين والناس في الدين على مثل تب **مسئلة في الوديع**
الذي قتل بغير استرعا عليه **الجواب** ضمان البعير على القاتل هذا ما
ظهر في **الاشارة** **مسئلة في وصية الجارية التي لم تبلغ الحول**
قد ذكر العلماء رحمهم الله ما نصحه وصيته الصبي الماقل في مال له بعد الثلث
مسئلة وهي الفرق عن النافذة ونحوها **الجواب** لا اعلم فيه **مسئلة**
وهي اخراج قيمة زكاة الفطر من المغنين **الجواب** لا يجزي ذلك ولو
تعذرت اجناس الطعام لكن اذا عدم الجزي قضى اذا وجد ولو بعدت
الاخراج **مسئلة** في الذين معهم بتادق قد اعطوا حال كونهم مع الجند
الجواب اذا كانوا يعطونهم على وجه التملك فهي لهم والا فعليهم ردّها
مسئلة في الذي دفع الشاة عن غنم الى ذي يدقا هرقه **الجواب** تلزم جميع الغنم

مسئلة

مسئلة اذا شترى شاة ونواها اضحية فحينئذ **مسئلة** منها روايتان
عن الامام احمد رحمه الله الاولى وهي المذهب عند اصحابه انها لا تقين
الاضحية الا باللفظ مع النية كقوله هذه اضحية وهذا احتيا **مسئلة** لا
يسلام وبه قال مالك وابو حنيفة فعلى هذا لا يصح بيعها ولا الهبتها اذا
تعينت **مسئلة** اذا دخل الانسان والامام قد صلى المغرب وشرع في
العشاء ما اذا يفعل **الجواب** ان في هذه **مسئلة** روايتين عن الامام احمد
الاولى انه يصلي المغرب وحده او مع جماعة ان امكن ثم يدخل مع الامام
في العشاء وهذا الاخط وهو مبني على عدم جواز اختلاف نية الامام
والناسم واختيار الشيخ نقي الدين الجواز ولو اختلفت نيتهم او هي الرواية
الثانية **مسئلة** في الذي يذبح شاة اضحية بغير اذنه **الجواب** ان في
هذه **مسئلة** ورد فيها حديث المروة التي اضافت النبي صلى الله عليه وسلم ونحو
لما ذبحت له الشاة التي اخذتها بدون اهلها نفقت عليه القصة فقال
اطعمها للانساري قال الشيخ الاسلام رحمه الله هذه دليل على ان المذبح
له دون غيره كما ان الصيد اذا ذبحه الحلال المحرم حرم على المحرم دون الحلال
وقد نقل صالح عن ابيه قال قيل لابي لان رجلا سرق شاة فذبحها قال
لا يحل اكلها يعني له قلت لابي فان ردها على صاحبها قال توكل او اهدت
هذا فهو لا يحل للذبح ولو اذن له المالك بعد النجاء عقوبة له ولا لمن ذبح
له قياسا على صيد الحلال المحرم كما اشار الى ذلك الشيخ نقي الدين واما
من قد امن ذكر فهو باق في حقه على الاباحة المالك وغيره **والله اعلم**
مسئلة عن المنة تحضر الخطبة يوم الجمعة ويصلي مع الامام هل تجزئها
صلاتها ام لا فقال جزمها **مسئلة** رجل اشترى من اخر غنما واراه
اياها في غنمه فقال اشتريت منك والتمن بغيرهم معروف لكن خلاها
من الاينها تسرع وبعد وقت قليل قد راس على الغنم فاكل بعضها من الذئب

هل هو من ضمان الشري فتال نعم مسئلة اذا كان مع الرجل غنم تبليغ
 نصا بها فبنا عبد الله فقال يخرج ركة لها ثم يوزعها على رؤوس الغنم كل
 شاة بحسب قوتها مسئلة الرجل يكون عنده السلعة مولا على بيعها
 فممن يجوز ان ياكل من يشتريها فقال لا الا ذمتهم مسئلة في البيع
 او احوان طعم هل فيه ركة فتال لا مسئلة هل يعقد على الرقة في بعض
 قال نعم مسئلة في رجل صام اكثر رمضان في بلد ثم سافر وهل عليه
 شؤك في بلد اخرى فتال يخرج ركة في الذي استعمل عليه فيه شؤك
 لو لم يصم فيها الا يوم واحد لان النية لا تجب الا اذا اهل مسئلة اذا صام
 الرجل في بلد هل يخرج ركة من منزله فطعمهم وهم في بلد اخرى قال نعم
 مسئلة في الذي يري الجوز دفعه واحدة فتال عليه ذمة يخرج ركة
 مسئلة في الذي يعلق امرته ثلاثا بلغة واحدة الجواب قوله
 الجمهور انها تقع ثلاثا وتغني عليه وهذا هو المعنى به عند مشايخنا ولا
 ينبغي العدول عنه مسئلة في الرجلين الذين قالوا احدهما للاخر احذ
 هذه الغنم يدكها فهاها نحو وكسرهما شاة وتلفت بسببه فقل
 من يكون ضمانها الجواب الذي روى الشاة والله اعلم مسئلة في اهل
 بلد جابهم جلب فتمنعوا الناس لشر منعه حتى يبعثوا رجلا يماسه لكي
 يبيع برخص الجواب هو لا هذا لا يجوز لان فيه ظلم للمحلل الجواب في
 اشترى من القمير محمد الله الرحمن من هذه المسئلة وذكر ان منع الناس من
 الشري الا من موضع واحد يعني لا يجوز لانه ظلم وكما في التبعير وان
 الذي ينبغي تركه الناس رزق الله بعضهم من بعض مسئلة في
 البيع اذا كان بالمزايدة فظهر به عيب الجواب هو ان لا يرد كغيره من
 البيعات مسئلة في من سني الاستحجار هل يبعد الصلاة الجواب
 ان كان قد استجار استجارا شرعيا بان ينبغي المحل باحجارا وغيرها فلا

وصية
 في
 الجوز
 مسئلة

يعيد ومن لم ينق فعله الا اعادة الاجل الجاسه هذا ما ظهر في والله اعلم
 مسئلة في الذي نذر ما كولا الجواب ليس له الاكل منه ان نذر في
 ذمته ثم عينه واما ان عينه ابتداء فالقول هو هذه النافذة مندورة
 فالظاهر اباحة الاكل من الهدى الواجب والله اعلم مسئلة فمن
 نذر فاقه واطلق الجواب يجوز فيه ما يجزي في هدي واصحبه وهو
 ما كمل له خمس سنين سالما من الأمراض والعيوب والله اعلم مسئلة
 ما يفعله بعض الناس من اشتراط قسط من ماله بغير رضا
 ها الجواب لا يجوز ذلك ولا يجوز اشتراط شي من صداقتها
 لبعض اقاربها بغير اذنها ورضاها لان في مقابلته بطل البيع
 للزوج وهي المستحقة له دون غيرها مسئلة رجل تهدده ظالم
 بالقتل ان لم يقر له ما طلب فهل له ان يتخاص منه بخلق الطلاق ان
 خاف القتل ولا يقع ام لا الجواب ان امكن التأول فيحصل له
 اوله وان لم يمكن فلا يخرج عليه اذا حلف بالطلاق او غيره هذا ما
 ظهر في والله اعلم مسئلة في الذي يسمونه بالبلاسه هل يجوز اخذها
 ام لا وهل يفرق بين البذو وغير الجواب لا يجوز ولا يفرق بين البذو
 المحض واما دفعها الى من يخبر صاحب المال بما له فلا بأس به في حق الزام
 مسئلة ما اشترت اليدين جهة امر النساء اللاتي يقع منهن بخاطرة الرجل
 ويخشون ان يقع منهن من تشد به بعض الاخوان فياكرن المحالطة
 بخي الوعدك مثل نظر محرم وما اشبه ذلك فهذا من جنس ما تنزع
 به المفسدة من غير ان يجز الى مفسدة اخرى فمن من تلك المفسدة
 مسئلة في رجل ضل له حبرون فتال من جاء به فله كذا في جوارها رجل فطلب
 الجوز لم يجدها فتال صا غير ما اعينك في عقد الجعالة

ولم اعطك فهل يستحق الجعل ام لا الجواب يستحق الجعل والله اعلم مسئله
فبين تزوجت بلا ولي او في عدة الجوارح اما من تزوجت بلا
ولي فان لم يكن في استطاع خلع سوي ذلك فبعد عقدها على الفتر
ولما التي تزوجت في العدة فانه يعتزلها زوجها حتى تكمل عدة الاو
ثم تعتد للثاني ثم يعتد عليها عقدا جديدا مسئله في رجل تخلوا
بأمره ولا يطوقها فهل يجب عليها العدة ام لا الجواب ان يقول
ذكر العلماء رحمهم الله ان الرجل اذا خلا بأمره ولو لحظه وجبت عليها
العدة ولو لم يطأها او بتقريلها لصدق بذلك كما سلا والله اعلم
مسئلة في المرأة التي نشرت على زوجها وتوفي وهي على نسف
زها هل ترث ام لا الجواب عقد الزوجية سبب
التوارث ولا يزيل عقد الا لفترة بطلاق او خيمه والله اعلم
بسم الله الرحمن الرحيم هذه مسائل سأل عنها عبد العزيز
ابراهيم العبادي القمي شيخنا الشيخ عبد الله ابن عبد العزيز
العقري رحمه الله الخدم ورفقاوا ياه الشهاب والاستقامة
على السنة امين الاولى اذا وصي الميت بأخيه من ربع عمار
وسبق وقت الاخيه الربع فهل يجوز للوكيل ان يدين عليه ويضمن
ام لا الجواب ليس للوصي ان يشهد على الربع المستقبل للفقير
الثانية اذا قصر الربع عن الاخيه وكماها الوكيل بغير علمه
وصحي للميت فهل يجوز ام لا الجواب اذا كمل الوصي الاخيه على اخيه
البيع فلا بأس بذلك كما لو انفرد بهما من ماله الثالثة
اذا كان الربع في اصحابي متعددة لانا من متعدد من لم يحصل

من الريع ما يفي بها كلها فهل يشترى بالخا صل ما ييسر ويضحي به
للمبيع او برصده حتى يكمل ما قاله الموصي الجواب الظاهر ان كان كان
الموصي واحدا فشرى بها عليهم الاقرب فالاقرب من الموصي
فاذا انفرد الربع وقد بقي منهم احد ضحي له من الريع المستقبل وهكذا
وان كان كل منهم قد وصي لنفسه فيجمع ربع وصيته حتى تكمل
ولا ياخذ من وصية احد منهم الا آخره الرابع عشر اذا
اشترك اثنان في شاة ونجياها فهل يجوز ام لا الجواب عبارة
الشيخ وشرحه وتجزي الشاة عن واحد واهل بيته وعياله
انتم بذلك حديث الى ابو بصير رضي الله عنه قال كان ال
جل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني بالشاة عند من اهل
بيته فيأكلون ويطعمون حتى يباهي الناس وصار كما ترى براه
ابن ماجه والترمذي ومحمد وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في اعلام
المؤمنين وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببيع سبعة من
اصحابه كانوا معه فاصبح كل واحد منهم درهما فاشترى واخيه
فقال يا رسول الله لئن اغلينا بها فقال النبي صلى الله عليه وسلم
اه افضل الضحايا اغلاها واسمها فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاخذ رجل برجل ورجل برجل ورجل بيد ورجل بيد ورجل بيد
ورجل يدن وذبحها السبع وكبر واعليها جميعا ذكر احمد بن
صل الله عليه وسلم هو لاء النفر منزلة اهل البيت الواحد في اجرة
الثاة عندهم لا لهم كانوا رفقة واحدة اذا فهد ما ذكره القيم رحمه الله

من قوله من لهو لا يفرق من لهو اهل البيت بين كذا ان الذي لا يشترط
لهم في قرابة ولا حجة في نسب ونحو انهم لا يشتركون في آفة الواحد
وانما يشتركون من كان بينهم نوع اشتراك كما ان الحامصة مصر ولا حجة
اذا تناهى الأقارب في قسمها هل ذلك على حسب القرابة والأثر
او الحاجة **الجواب** ان الذي نفى به ان الأفضحية حكمها حكم الوقت
تنتهي عن الواقع **غاية** الأثر للذكر مثل خط الأنثيين
تنتهي على البطون **السابعة** اذا كان وصيا او وكيل في الأفضحية
هل يجوز له اخذ **خبر** وضمن ام لا **الجواب** قال في مجموع
الستور واما اذا صحى عن غيره فلا يحرم عليه حلق ونحوه سواء
كان وصيا او متبرعا **السابعة** اذا كان في البيع عيب عن التقيا
وليس عيبا عند التجار كونه **لا** لا تنقص به القيمة انما ينطأ به
الجواب قال في شرح نزال المستفتح الحامس خيار العيب وهو
ما ينقص قيمة البيع عاده فاعده التجار في عرفهم منقصا قيمته
البيع انيط الحكم به وما لا يقل ولا يكثر غير ما ذكره رحمهم الله تعالى
القائمة اذا قدرت الاجرة **فهذه** تكلفها العيان لا واد
قلتم بالنسخ فهل ذلك مخصوص بما قبل العين ام لا **الاجرة** الجلي
الظاهر ان عقد الاجارة ينسخ بما ذكره وقوله اسأئل وفقر الله
تنسخ به العين فلعوله ونقد له اراد العقد تعذر الاجرة
ان كان لعبرة المتاجر فانها تنسخ وكذا ان كان مؤثرا مما اطل
علما خاذا **شيخ الاسلام** رحمه الله تعالى في الشترى لما اطل بخون

قال في المصنف
ص ١٠٠

قال في الأفتاح وشرحه وان كان المشتري مؤثرا مما اطل بالفسخ فليس
للبائع النسخ وقال الشيخ له اي للبائع الفسخ اذا كان المشتري ماعطلا
ومما يضره الخاصية قال في الأفتاح وهو الصواب فخصه صافي
مننا هذا الى ان قال وكذا حكم موثر بنقد حال اي فله النسخ
على ما تقدم تفصيله كالمشتري واما قول السائل هل ذلك خاص
بما قبل القبض او بعد فالتاثير من اطلالهم ان بثوت النسخ علم
في ذلك كله وكذا اذا اخبرها المتاجر بعينه لان الفسخ له حكم الأصل
ولأن العين باقية على ملك صاحبه وهي امانة في يد متاجر
والله اعلم **التاسعة** اذا اجر دارا وكان فيها تخلل وقت
الدية بعد ما ابره فلها اليها **الثمة** **الجواب** الظاهر والله اعلم ان الثمة
تقطر على السنة فانه على مدة الاجارة فهو للمالك منقوب الى السنة
لكن هي مدة الاجارة مثلا فلو كان الرايد بعد انقضاء مدة الاجارة فاقبل
جدة الثمة ثلاثة اشهر كان للمالك الدار ربع الثمة والباقي للمتاجر لانه
من جلة نفع الدار العاشرة اذا بطل السلم او كسدت وقد اجره دارا
وقت انفاقة فهل حكم الاجرة حكم القرض ام لا **الجواب** الظاهر
ان مراد السائل بالسلم السكة المتعامل بها بين الناس **الاجرة** لا
بينهم فاذا بطلت السكة او كسدت فان حكم الاجرة حكم القرض
على ما تقدم من كلام شيخ الاسلام نقي الدين رحمه الله تعالى انه شبه الدين
بالقرض والاجرة من جلة الديون والله اعلم **الحادية عشر**
الاقالة عن العت بعد من هل يجوز ام لا **الجواب** الظاهر ان مراد
السائل هل يجوز الاقالة بالكثر من الثمن ام لا قال في الشرح وصحح انها

لا يجوز الا بمثل الثمن سواء قلنا في بيع او بيع لانها خاصة بمثل الثمن
كالقولية وفيه وجه انها يجوز باكثر من الثمن الاول او اقل منه كسائر
البياعات واذ قلنا لا يجوز الا بمثل الثمن فاقال باقل منه او باكثر لم
يقع الاقاله وكان الملك باقيا للشئري وهذا قولنا في وجه الله
او اعرف ما ذكرنا فالرجح عنده ما هو الصحيح من الذهب ان الاقالة
فسخ وهو راجع للمعد فاذ انتفع العتق عاده الا ان كان عليه قرض
والله اعلم الشافيه عثر اذا عتقت مدة الكد وطلب تقيين زيادة
الحجارة بسببه فهل له ذلك واذ حصل منه سببه فهل له ذلك عليه
ام لا الجواب الظاهر انها اذا عتقت مدة الكد لا يملك له في الحجارة
لانها عتقت على الشاركة في عتقة مدة معينة فاذا اكملت مدتها لم
لم يكن للعامل في الشجر حق واما اذا حصل نقص بسبب خلل الشجر
منه مثل قصير في السبي ونحوه فلا شك انه يضمن لانه من شرط لكونه
احل باخر دخل صاحب الاصل عاتق كميته الثالثة عتق
قوله الفقهاء اذا اتفق وقت عتيقه واصحبه اجزء اخر من اصلها على الا
خري هل ذلك خاصا فيما اذا كان الشخص واحدا ويجوز ان يبيع
شاه اصحبه لوالديه وعتقه لولده الجواب الظاهر انها
تختص بشخص واحد كما يظهر من لفظ الاتفاق قال الله العتق عتق
في تحفة الودود وجه الاجزء حصول القصور ببيع واحد وان
الاصحبه عن المولود مشروعة كالعتيقه عنده فاذا اشترى بنوه ان يكون
عتيقه واصحبه وعق عنها كما لو وصل ركعتين ينوي بها تحية المسجد

وسنة المكنون

وسنة المكنون او صل بعد الطواف فرضا او سنة مكنون وقع عنده وعن
ركعتي الطواف وله الملك لو ذبح النحر والقارح شاه يوم النحر اجزء منه
عن جرم النحر والاصحبه سواء كان التمتع صغيرا او كبير فحجها
او ذبحه عنه انتهى قال الشيخ ابو بطن رحمه الله تعالى فظاهر كلامه
اعتبار كونها عن واحد انتهى يوضحه قوله ان العتق لله والله ان الا
صحية عن المولود مشروعة فاذا وافقت الاصحبه العتيقه وقتت
عن المولود معا والله تعالى اعلم الرابعة عتق ابدال جلود الا
صحية بعضها ببعض لحاجة مثل ان يحتاج احداهما سقاء والاخر
قربة هل يجوز ام لا الجواب قال ابن رجب رحمه الله تعالى لو ابدل
جلود الاصحبه بما ينتفع به في البيت من الالة جاز رض عليه
لان ذلك فيقوم مقام الانتفاع بالجلود نفس في متاع البيت
ومنه تعلم انه اذا جاز ابدالها بعمر ما ينتفع به في البيت يجوز
في ابدال السقاء بقربة ونحوها ولو والله اعلم الخامسة
بيع جلد الاصحبه بغيره ويبيعه ويشتري مثله بعتقه
او لكونه لا يصلح لحاجة هل ذلك جائز ام لا الجواب
قال الشيخ عبيد الله ابن زهرا رحمه الله تعالى ان كان جلد الاصحبه منه
او صوف منج وان اشترى حق الباع صح وان كان المدعي جلد من
ولها ضحايا واحدا فقتلها هو والباع جاز انتهى واما
بيعه اذا خرب فالظاهر جوازه اخذ من بيع الوقف اذا تلفت
منافعه وكذا ابدالها بخير منه ولو لم يخرب على قول الشيخ في ذلك
رحمه الله تعالى هذا ما ظهر لي والله والله اعلم وصلى الله على نبينا محمد وآله

حرم على غيره